

## أثر الأزمة المالية العالمية على معايير المحاسبة

د ظاهر شاهر القشي

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

المدقق، العدد ٧٩-٨٠ أيار ٢٠٠٩، الأردن

إن الأزمة المالية العالمية الحالية باتت تحدث تغيير لا يستهان به على شتى مجالات الحياة وعلى مستوى عالمي منقطع النظير، وخير ما يمثل هذه الحقيقة التصريح الذي صرحه الباحث الفرنسي طوماس غينولي في ٢٠٠٨/١١/١٨ لشبكة الأخبار CNN حين وصف الأزمة بـ " فإنّ ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو، فكيف ذلك؟ تخيلوا أنّ هناك صفيين من الدومينو تمّ وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صفّ آخر من الدومينو تمّ وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرّد فعل تتابعي يسقط البقية".

لقد تم مؤخراً اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة.

بعد ان تتبعت ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لدي قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تتعكس ايجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلي على ذلك بأن كلا المجلسين اتخذوا خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات الخصها باختصار بالتالي:

١ في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للآزمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسسية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

٢ - في ٢٠٠٨/٩/١٦ واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناطق بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير إرشادي عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

٣ - وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

٤ - في ٢٠٠٨/١٠/٣١ اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليل إرشادي عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الإرشادي استند تمام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.

٥ - في ٢٠٠٨/١١/٣ أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في ٢٠٠٨/١١/١٤ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية.

٦ - في ٢٠٠٨/١١/١١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيًا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمة المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فإن المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناطق بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة شرح على مفصل عن الخطوات التي تمت لمواجهة الأزمة.

٧ - في ٢٠٠٨/١١/١١ قدم رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie مذكرة للجنة خزانة مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية، والتي ذكر فيها بنود مهمة جدا سوف يتم التطرق لها لاحقا في هذا المقال

٨ - في ٢٠٠٨/١١/١٤ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرئسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمو القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جدا. وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سوف يلتزمون بتوصياتها التزاما كاملا.

#### مذكرة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie أمام لجنة خزانة مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية

بناء على الدعوة الموجه في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلست الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدًا ٢٠٠٨/١١/١١ ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:

١ - إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.

٢ - إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من ١٠٠ دولة، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

٣ - إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصا في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حاليا في ظل هذه الأزمة العالمية.

٤ - إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسطة.

٥ - إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن نستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر

الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

٦ لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

٧ سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.

٨ يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى:

أ - بأن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

ب بأن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

٩ لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

ت تطوير معايير عالمية مناهضة بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا

ث تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير

١٠ لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

١١ إن فشل نظام المعلومات يكون له غالبا اثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الاستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠، وكذلك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام ١٩٩٠، وإن معايير المحاسبة يكون لها دورا رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقيد بتعليماتها.

١٢ إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

١٣ إن المشكلة الرئيسية هي اختلال الاستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبية لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الاستقرار المالي في الأسواق، ولكن الالتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي.

١٤ إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للآزمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:  
أ - تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية

ب تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة

ج إحداث تطويرات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير

١٥ وقد أشار التقرير إلى جميع الخطوات التي تمت بالتفصيل حول موضوع الأزمة وبسرد تاريخي مبين ما هية الإجراءات، وما هي اللجان التي تم تكوينها ومهام كل منها وخصوصا المجموعة الاستشارية العليا المزمع إنشائها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي تتكون من عدد من الجهات العالمية والتي قد يصار إلى الانتهاء من تكوينها في الربع الأول أو الثاني من عام ٢٠٠٩ وان نتائجها ستكون ملزمة لمجلسي المحاسبة الدولي والأمريكي.

في الختام أود أن أشير بأن هذه الأزمة الاقتصادية العالمية ورغم قناعتنا المتناهية ببراعة معايير محاسبة القيمة العادلة منها، سوف تحدث تغيير جوهري على جهات تشريع معايير المحاسبة، واعتقد أنها قد تؤدي كما يظهر من توحيد جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية الى:

١ - ظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد)

٢ - إلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون استثناء

٣ - تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حاليا

٤ -

تم بعون الله